

ملخص تحليلي لمؤسسة طابة | رقم ٥ | مارس ٢٠٠٨

الاستيعاب المعقول

الدين، و القانون العلماني، وحدود التعددية الثقافية

ناظم باكش

المحتويات

ملخص تنفيذي ٣
السياق الاجتماعي والسياسي لـ «الاستيعاب المعقول» ٤
معنى «الاستيعاب» ٦
معنى «المعقول» ٧
دور «الترجمة» ٨
الخاتمة ٩

مؤسسة طابة
Tabah Foundation
www.tabahfoundation.org

ملخص تحليلي لمؤسسة طابة | رقم ٥ | مارس ٢٠٠٨

الاستيعاب المعقول
الدين، والقانون العلماني، وحدود التعددية الثقافية

حقوق الطبع ٢٠٠٨ مؤسسة طابة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

© ٢٠٠٨، مؤسسة طابة

جميع الحقوق محفوظة. يمنع إعادة إنتاج أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة دون موافقة خطية صريحة من مؤسسة طابة، إلا في حالات الاقتباس المختصر مع الاستشهاد الدقيق والكامل في المقالات النقدية أو المراجعات.

مؤسسة طابة
أبوظبي، الإمارات العربيّة المتّحدة
هاتف: ٠٠٩٧١-٢-٥٥٨-٤٥٨٨
فاكس: ٠٠٩٧١-٢-٥٥٨-٨٦٨١
www.tabahfoundation.org

الهدف من وراء سلسلة الملخصات التحليلية هو رفد الجهات التي نتعامل معها من كبار العلماء وقادة الرأي بالمعلومات الخلفية والتحليلات اللازمة لما يجري في العالم المعاصر من أحداث ومحاورات (على المستويين الإقليمي والدولي). والملخص التحليلي عبارة عن تقرير مكون من ثلاث إلى خمس صفحات، حول مفهوم أو موضوع ذي صلة بالثقافة والتحولات الاجتماعية في المجتمع العالمي، كما تصبو السلسلة نحو توفير معلومات مهمة للعلماء وقادة الرأي بما يعينهم على صياغة تصور واضح حول ما يسمَّى بـ«الفضاء العام المشترك» (Shared Public Space) في سبيل تكوين خطاب منبثق عن وعي وبصيرة، ومن ثم التصدي للتحديات العالمية التي تواجه الأمة الإسلامية اليوم.

يعمل ناظم باكش مراسلاً إذاعياً لقناة سي بي سي، وهو زميل الصحافة الكندية في كلية ماسي في جامعة تورنتو. وعمل مؤخرا في مجال الإنتاج وكتابة التقارير للبرامج الوثائقية الإخبارية التي تُركز على الأسباب الجذرية للإرهاب. وقد عمل في العام الماضي في إنتاج فيلمين وثائقيين كاملي الإصدار وهما «الجهاد النووي» و«الأرض، والذهب، والمرأة».

صورة الغلاف © لاول جورجيا/ كوربس/ غرافيست

الاستيعاب المعقول

الدين، والقانون العلماني، وحدود التعددية الثقافية

ناظم باكش

ملخص تنفيذي

إن مصطلح «الاستيعاب المعقول» هو اسم لجنة مكونة من عضوين تم تشكيلها منذ عدة أشهر في مقاطعة كيبيك الكندية، أهم من ذلك أنه عنوان لنقاشات جدلية قد تُغير الأسس القانونية للدول الديمقراطية العلمانية الليبرالية التي تحتضن أقليات دينية نشطة.

وكانت البداية عندما أخذ قلق أهالي مقاطعة كيبيك يتنامى بشأن مطالبات أفراد الأقليات الدينية وخاصة الجاليات المسلمة باستيعابهم في الفضاء العام. ومن الجدير بالذكر أنه بينما يقدر الكنديون الحقوق الدينية إلا أنهم يمتعضون من أي عرض عام للدين، ربما باستثناء الديانة المسيحية. وقد شعر أهالي مقاطعة كيبيك بأن تعدي الأقليات الدينية على الحيز العام يعني أن هذه الأقليات في نهاية المطاف ستُغير الإطار القانوني المشترك الذي يحدد طابع المجتمعات العلمانية الليبرالية.

وقد وصل الموقف إلى درجة حرجة عندما تبنت بلدة هيروفيل (Herouxville) الصغيرة بمقاطعة كيبيك قانوناً في مستهل عام ٢٠٠٧ يحظر الممارسات الدينية التي يُرى أن لها علاقة بالإسلام، مع أنه لم يكن هناك مسلم واحد يقطن في هيروفيل. وعندما حضر المسلمون إليها وهم يحملون الهدايا والمعجنات الشرقية الطازجة كعلامة دالة على حسن النوايا، لم يدر سكان هيروفيل هل يستقبلونهم بالترحاب أم يمنعونهم من دخولها.

وعندما شعرت حكومة مقاطعة كيبيك بأن هناك عاصفة قانونية على وشك الهبوب، وقع اختيارها على الدكتور تشارلز تايلور، وهو فيلسوف شهير ومؤلف كتاب «عصر علماني» A Secular Age، والدكتور جيرارد باوتشارد، وهو عالم اجتماع كندي قدير، لمهمة عقد سلسلة من المشاورات العامة وتقديم توصيات واقعية بشأن أفضل الطرق أمام الحكومة في التعامل مع سيل لا يكاد ينتهي من مطالب الجاليات الدينية لاستيعابها في الحيز العام.

ولُقبت اللجنة باسم «الاستيعاب المعقول» ويتوقع أن تقدم تقريرها في شهر مايو ٢٠٠٨.

الاستيعاب المعقول

الدين، والقانون العلماني، وحدود التعددية الثقافية

السياق الاجتماعي والسياسي لِـ «الاستيعاب المعقول»

لكي نقدر مدى أهمية فكرة «الاستيعاب المعقول»، يلزمنا أن نضعها في سياق أربعة تحديات رئيسية تواجه الدول الديمقراطية ذات الدساتير الليبرالية. حيث أن هذه التحديات قد أجهدت قدرة الدولة وربما استعدادها لإيلاء الوافدين الذين يعتنقون ديناً مغايراً (للقيم والمفاهيم اليهودية–المسيحية المهيمنة) الحقوقَ والامتيازات الكاملة التي ترافق الحصول على الجنسية.

١ - التحدي القانوني

فبينما تزداد القوة العددية للأقليات الدينية وتطالب بحقوقها كمواطنين، تتعرض الدولة الليبرالية لضغط شديد لاستيعاب عدد كبير ومتنوع من الممارسات الدينية في الحيز العام وفي نفس الوقت تحاول حماية الثوابت القانونية للدولة العلمانية.

فمؤخراً اعترض رجل سيخي عمره ٣٩ عاماً في مقاطعة أونتاريو الكندية على مخالفة مرورية قيمتها ١١٠ دولارات لأن القانون يفرض عليه ارتداء الخوذة أثناء قيادة دراجته النارية مما يعني أن عليه خلع العمامة التي يعتمرها لأسباب دينية. أما القاضي فقد انتهى إلى أنه بالرغم من أن الأسباب الدينية لاعتمار الرجل العمامة لم تكن تافهة على الإطلاق غير أنه حكم بعدم السماح له بقيادة الدراجة النارية دون ارتداء الخوذة لأنه لو أصيب في حادث لتسبب عن «تكلفة غير معقولة» يتكبدها نظام الرعاية الصحية للدولة.

وفي عام ١٩٩٠ نال رجل سيخي من أفراد شرطة الخَيالَة الكندية الملكية حق اعتمار عمامته الدينية بدلاً من قبعة الشرطة المطوية التي يرتديها أفراد شرطة الخيالة. فهذه الحالة لم تتعلق بالأمان في الأماكن العامة وإنما دارت الاعتراضات في الأغلب حول تغيير الزي الرسمي لشرطة الخيالة الكندية الملكية ليتناسب وإحدى الممارسات الدينية.

وبعد ٤ سنوات من رفع قضية من قبل طالب سيخي يبلغ من العمر ١٢ عاماً بمقاطعة كيبيك، حكمت المحكمة العليا لكندا في عام ٢٠٠٦ لصالحه ليحمل خنجر الكيربان الخاص به وهو في المدرسة (والكيربان هو خنجر شعائري طوله ١٠سم ويعتبر أداة دينية في الديانة السيخية ويجب أن يظل مغطى دائماً ولا يُستل أبداً). وكان ذلك انتهاكاً واضحاً لأحكام اللجنة المحلية للمدارس التي لا تسمح بحمل الأسلحة داخل المدارس لدواعي السلامة العامة. وقبلت المحكمة العليا بموجب الطرح أن حقوق الأقليات الدينية المنصوص عليها في الميثاق قد استبقت حجج السلامة العامة التي قدمتها اللجنة المحلية للمدارس. وخلاصة القول هنا أنه لا توجد طريقة موحدة يتعامل بها القانون مع نفس القضية أو حتى مع القضايا التي تخص الطائفة الدينية الواحدة.

٢ - تحدي الدين في الحيز العام

تعتقد الطوائف الدينية المعتدلة والمتطرفة في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا أنها تستطيع إنقاذ المجتمع العلماني من انهياره من خلال تزويده ببوصلة أخلاقية وروحية. واستقالة عمدة نيويورك، إليوت سبتزر، بسبب علاقاته

غير المشروعة مع عاهرة مرتفعة الأجر، تدعم الاعتقاد بأن العلمانية تدعو إلى مذهب اللذة وحب الشهوات، والجشع، والفساد، واليأس.

وعلى الرغم من العيوب الكثيرة لأتباع الديانات، إلا أن الدين يقدم على أنه هدف سام مثمَّن. فعلى سبيل المثال، عندما قتل مسلح مختل عقلياً سبع فتيات شابات من الطائفة الأمشية في منطقة ويست نيكَل مايتر في فيلادلفيا، كان رد الطائفة الفوري والوحيد: الصفحَ عن القاتل ومد يد العون لزوجته وأولاده. وقضت وسائل الإعلام أياماً عدة في إبداء إعجابها بالمصدر الروحي للصفح والمداواة الروحية للطائفة الأمشية والسعي من أجل فهم هذا المصدر.

وفي كتاب صدر مؤخراً بعنوان «الدين: البعد المفقود في فن إدارة شؤون الدولة» Religion: the Missing Dimension of Statecraft عرض المؤلفون الدور الإيجابي الذي لا يزال يؤديه الدين لإنهاء العنف وإحلال السلام في المناطق التي تسودها حروب.

ومن جهة أخرى، فإن كتاب استر كابلان «والرب إلى جانبهم: كيف داس المتطرفون المسيحيون بأقدامهم العلم والسياسية والديمقراطية في البيت الأبيض خلال ولاية جورج بوش الابن»

With God on Their Side: How Christian Fundamentalists Trampled Science, Policy, and Democracy in George W. Bush's White House يُظهر كيف انتخب اليمين المسيحي رئيساً وهتفوا ابتهاجاً بينما كان يُورّط بلده في حربين يبدو أن لا نهاية لهما.

وإن لم يكن هذا مربكاً ومحيراً، فلينظر إلى استخدام القسيس جيرميا رايت مصطلح «لاهوت التحرير الأسود» لإدانة طريقة تعامل الولايات المتحدة مع السكان الأصليين والسكان السود، وكيف كاد مذهبه اللاهوتي يؤدي إلى إخراج حملة السيناتور باراك أوباما عن مسارها.

٣ - تحدي التعددية الثقافية

هناك تصور سائد في وسائل الإعلام والدوائر الأكاديمية المساندة للجناح اليميني يفيد بأن سياسة التعددية الثقافية، سواء كانت رسمية (كما في كندا) أو غير رسمية (كما في أوروبا الغربية)، قد سمحت للوافدين باستغلال المجتمعات الليبرالية تحت ستار التسامح المتبادل.

وتحظى كندا بموقف تحسد عليه بين الدول الغربية بسبب التعددية الثقافية. فهي تعتبر أول «دولة ما بعد التعددية الثقافية» لتبنيها هذه السياسة في ميثاق الحقوق والحريات بها ولإقامتها إدارة فيدرالية للتعددية الثقافية.

ومع ذلك فإن السياسة الرسمية للتعددية الثقافية تعرضت ومنذ أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ لهجمات شرسة من قبل «المحافظين الجدد» (neo-conservatives) بسبب اتهامها بـــفتح المجال أمام المتطرفين الدينيين للدعوة إلى فكر الكراهية والعنف وجمع الأموال للمنظمات المتطرفة على أراض أجنبية.

وللأسف فإن الزعماء السياسيين الحاليين في كندا والمملكة المتحدة وفرنسا يرون أن التعدديةَ الثقافيةَ — التي تستند إلى فكرة أن الهوية الاجتماعية تعددية ومنفتحة ومرنة لا أحادية ومنغلقة جامدة — مضرةٌ بروح الوحدة الوطنية.

والتصور الأوروبي لـــ «الاستيعاب المعقول» أنه إذا كان هذا النوع من النقاشات يدور في أكثر المجتمعات ترحيباً بالتعددية الثقافية، «فمن الحكمة إذن أن نتجنب نحن أنفسنا سلوك هذا الدرب».

٤ - التحدي الذي يشكله الإسلام والمسلمون

وهو أن التصور عن الإسلام والمسلمين بعد هجمات ٩/١١ أنهم يشكلون خطراً وتهديداً للمجتمعات العلمانية الليبرالية. وهو تصور خاص عن المسلمين – أكثر منه عن السيخ، أو الهندوس، والطوائف الدينية الأخرى – بأنهم خطرون، وإذا استمرت الدولة الليبرالية في الإذعان لمطالبهم بالاستيعاب الديني، فإنهم في نهاية المطاف سيعودون بالمجتمع إلى الوراء، أي إلى عصر من الاستبداد الديني.

وكلما رغب اليمين المتطرف بأمريكا في تشويه سمعة باراك أوباما، كان عليه فقط أن يلجأ إلى استخدام اسمه الأوسط –حسين– للإيحاء بأنه قد يكون مسلماً وبالتالي خلية إرهابية نائمة تحاول التسلل إلى البيت الأبيض.

وعلى خلفية هجمات ٩/١١، فها هنا أمثلة يتعزز بها التصور لدى العامة عن المسلمين بأنهم أناس غير محتملين:

- تريد النساء المسلمات منع أزواج النساء غير المسلمات من حضور الدورات التدريبية لما قبل الولادة.
- يطالب المسلمون بمصادرة قصة «الخنازير الصغار الثلاثة» من المكتبات العامة.
- تطالب العائلات المسلمة المستشفيات العامة بتوفير طبيبة لمساعدة الإناث عند الولادة.
- يطالب الطلاب في الحرم الجامعي بمنع بيع المشروبات الكحولية في الحانات داخله.
- تطالب امرأة مسلمة سلطة مطار تورونتو الدولي بتوفير مكان إضافي غير الغرفة المخصصة للأديان ليتسنى لها تأدية الصلاة.
- يرفض سائقو سيارات الأجرة المسلمون أن يُقلوا الركاب الذين يصطحبون الكلاب، ويستشهدون بحكم ديني شرعي ينصّ على أن لعاب الكلب نجس.
- تصر مدرسات المدارس الابتدائية على حقهن في ارتداء النقاب أثناء التدريس.

وعندما عُرضت هذه القضايا على محكمة الرأي العام، اعتُبرت أنها مطالب غير المعقولة للاستيعاب ولكن ماذا ستكون النتيجة إذا طُلب من أحد القضاة إصدار حكم بشأن مدى صلاحية هذه الحالات لأن تكون أشكالاً معقولة للاستيعاب الديني؟ ولكي نصل إلى الإجابة عن ذلك فمن الضروري تعريف هذين المصطلحين.

معنى «الاستيعاب»

جون رولز، عالم جامعة هارفرد اللامع والفيلسوف الذي يصفه الكثيرون بأنه أهم مفكر سياسي غربي في القرن العشرين، وضع نظرية «المجتمع العادل» في كتابه الذي صدر عام ١٩٧١ بعنوان «نظرية العدالة» Theory of Justice. فالعدالة في نظر جون رولز تتحقق في أن «يتمتع كل مواطن في ظل القانون بضمان متساو لحريات متنوعة وكثيرة بشرط إتاحة الحريات عينها لأي مواطن آخر في ذات الوقت».

والحريات التي أشار إليها رولز تشمل التصويت، والسعي لتولي المناصب العامة، وحرية التعبير والتجمع. وهي أيضا تعني حرية الضمير والتفكير بالإضافة إلى حق اقتناء الممتلكات الخاصة، والأمان من الاعتقالات والاحتجاز التعسفي.

والطوائف الدينية السائدة في الغرب – من المسيحيين واليهود – تبنت إطار قانون عام مشترك يمّكن جميع المواطنين من الطموح إلى «مجتمع عادل». وحينما بدأت طوائف الأقليات الدينية الأخرى في المطالبة بحقوقها

كمواطنين متساوين، تعرضت الحكومات لضغوطات لتبرير تمتع المسيحيين واليهود بالامتيازات وتعيينهم في الوظائف العامة غير المتاحة للآخرين. و لم يبد أن ذلك كان منصفاً، أي عادلاً.

إن طريقة تعامل الكنديين والأوروبيين مع التعددية الثقافية – وهي طريقة الاستيعاب القانوني والاجتماعي للتنوع الثقافي – تمثلت في تلك البلدان لأنها تشكل أصدق مثال على تعريف ليبرالي لـــ «المجتمع العادل» و الذي يتألف من أقليات متنوعة.

إن تبني الحكومات الليبرالية للتعددية الثقافية وإذعانها لشتى مطالب الاستيعاب الديني التي تقدمها الطوائف الدينية، مكنها من تجنب اتهام الوافدين من ثقافات أخرى لها بالعنصرية، والإجحاف، والتعصب. ولكن إذا أمعنا النظر في أنواع الاستيعاب التي تم قبولها وتمويلها في معظم الأحيان، فإننا سنجد أنها تقع في خانة التسامح الثقافي، أو ما أُفضل أن أطلق عليه «الاستيعاب الثانوي»، وأعني بذلك الأمور التي ليس لها أي أثر على السمة القانونية أو السياسية للدولة العلمانية.

قد يُحدِث مظهر المرأة المسلمة المحجبة أو المنقبة في محيط العمل، أو صورة المآذن ومحال بيع اللحم الحلال المنتشرة في كل مكان، نقلةً في العادات والمعايير الثقافية للمجتمعات العلمانية وقد يتأذى منها البعض، ولكن لها أثر إيجابي على التزامنا ببناء «مجتمع عادل». وبعبارة أخرى فإن التبني القانوني للتعددية الثقافية في كندا يعتبر مؤشراً على أن الاختلافات الثقافية لا تتضارب مع حقوق والتزامات المواطنة.

ومع ذلك فأن الحكومات كانت تحتاط من إعطاء انطباع بأن ما تمارسه من تعددية ثقافية ما هو إلا تفعيل نظام مزدوج للممارسات الثقافية. حيث كانت الطبقة العليا من هذا النظام مقصورة على الثقافات والأديان السائدة، والطبقة الدنيا مخصصة للوافدين بعاداتهم الغريبة، بما فيها دينهم وطرق طبخهم، وموسيقاهم. وطالما سُمح للطبقة الدنيا بإنشاء متاجر لأكلات الكاري على ناصية كل شارع، وبنداء مزعج من المآذن خمس مرات يومياً، وارتداء الثياب البيضاء الطويلة الفضفاضة، إذن فهي لا تشكل خطراً على المستوى العلوي وهكذا يظل النظام سليماً دون مساس.

بعد هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، كالت قوى حركة محافظة متشددة (من المحافظين الجدد) الاتهامات بأن الأقليات، وخاصة المسلمين، قد استغلوا التعددية الثقافية إلى درجة أنهم شكلوا خطراً على الأمن القومي في داخل المجتمع الليبرالي.

وقد طُرح مصطلح «الاستيعاب» من أجل استخلاص الدين من التعددية الثقافية وتناول الدين كمفهوم يختلف عن الثقافة. وبما أن مصطلح «الاستيعاب» كان يفتقر إلى توضيح، فقد أضيف مفهوم «المعقول» إلى الموصوف.

معنى «المعقول»

حاول الدكتور روان ويليامز، رئيس أساقفة كانتيربري، تجنبَ استخدام مصطلح «المعقول» ولكنه وقع في مأزق عندما اقترح أن عملية «الاستيعاب البنّاء» بين القانون البريطاني وبعض أمور في الشريعة الإسلامية – وخاصة في مجال الأحوال الشخصية مثل النكاح والطلاق والميراث – «لا مفر منها».

وكان من المفروض أن يعلم الدكتور وليامز أن استبدال وصف «بنّاء» بكلمة «معقول» لا يغير من الأمر شيئاً لأنه لا يزال يفتقر إلى تحديد ما هو العنصر البنّاء أو الهدّام في ممارسة دينية ما.

وحتى نفهم ما المراد بـــ «المعقول» في هذا السياق يجب أن نعود إلى البروفيسور رولز مرة أخرى، حيث يقوم رولز في مقالته الصادرة بعنوان «إعادة النظر في فكرة العقل العام» The Idea of Public Reason Revisited (١٩٩٧) بتفرقة هامة بين المبرر العام والمبرر غير العام (a public and a non-public reason). وهو لا يقصد بكلمة «Reason» العقل ولا معناها الاستدلالي أو المنطقي كما هو الوضع في العلوم الطبيعية. و إنما يقصد مبرراً أو تفسيراً يفهمه عامة الناس (ويكون بذلك مبرراً عاماً) أو خاصتهم (ويكون بذلك مبرراً غير عام).

فعلى سبيل المثال يرجع المبرر غير العام لعدم تناول الكحول إلى اعتبارات واردة في القرآن والسنة تُحرّم تناول جميع أشكال المسكرات لأنه يفتح المجال أمام الكثير من الشرور المجتمعية، كما أنه يُوجِب غضب الله، ويهوي بالإنسان إلى نار جهنم. وعلى عكس ذلك ، فإن المبرر العام هو التفسير الذي يقدمه المرء بغض النظر عن طائفته الدينية بحيث يكون المعتقد أو الممارسة صالحة لجميع المواطنين، المتدينين وغير المتدينين، فلا التفات إلى حجج دينية أو تصورات عقدية مستقاة من الكتب المقدسة عند تعيين المبرر العام.

وفي رأي رولز فإن كل ما هو «معقول» يجب أن يكون «صالحاً»، أي منصفاً وعادلاً لجميع المواطنين. ويرد المتطرفون المسيحيون في معظم الأحيان بقولهم إن «الرب عادل» ولذلك فإن ما يأمرنا به في الإنجيل لا يمكن إلا أن يكون عادلاً وصالحاً لجميع الناس عامتهم وخاصتهم.

ولكن المجتمعات العلمانية أُنشئت على أساس «الفصل الكبير» بين الكنيسة والدولة. وهذا يعني أنه عندما يتعلق الأمر بإدارة شؤون الدولة والحياة العامة، فالمواطنون يفضلون اتخاذ قراراتهم بأنفسهم – بالرغم من ما قد يعتريها من قصور – بدلاً من الخضوع لسلطة الدين. فهم يعتقدون أن ممارستهم لاختياراتهم الشخصية تفضي إلى وجود مجتمع مستقر سياسياً مع الإمكانية لأن يكون مجتمعاً عادلاً.

ولكن من دواعي السخرية أن «الفصل الكبير» لا يقصي المبررات غير العامة من دخول الحيز العام. وسيكون من المستحيل منع ذلك، ومحاولة منعه ستعطي الانطباع بأن هناك حرية أساسية محظورة على أصحاب الأديان. لذلك عند طرح أحد المبررات غير العامة على المستوى الشعبي، فإن المجتمعات العلمانية تطالب بـــ «ترجمة» هذا المبرر.

دور «الترجمة»

تحدث «الترجمة» عندما يأخذ الزعماء الدينيون المبررات الدينية المصممة خاصة لتكون مبررات في نظام خاص من القانون الطبيعي أو الوضعي ويكيفونها لتتناسب ونظاماً قائماً على القانون العام.

والمطلوب من المترجمين (أي الذين ينقلون المبررات من لغة طائفة خاصة إلى لغة عامة الناس) الامتناع عن اتخاذ المبررات صيغاً تقتل روح المناقشة مثل «يقول الإنجيل أو القرآن إن .....» بل يجب عليهم بدلاً من ذلك تقديم «مبررات يكون بوسع أي مواطن عادي قبولُها لما فيها من خدمة الصالح العام من دون محاولة إقناع الناس برأي (ديني) معين أو باعتناق دين ما، أو بما فيه من الوعد بالنجاة والوعيد باللعنة. فعلى سبيل المثال إن العائلات المسلمة التي ترغب في توفير طبيبة توليد فقط عند الولادة مطلوب منها تقديم مبررات تفسر لماذا يجب على المستشفى أن يلبي لها طلبها. فالنظام الطبي المثقل بالفعل إلى أقصى حد لم يوضع لتلبية مثل هذه الطلبات.

وستدفع إدارة المستشفى بحجة تواجد مختص أو مختصة توليد بصفة دائمة وتتلقى العائلة خدمات من يتوفر منهما وقت الولادة. وما يزيد عن ذلك، ما عدا الحالات الطارئة، سيضع عبئاً مالياً غير معقول على النظام. وبعض العائلات المسلمة لديها القدرة المادية على الاستعانة بقابلة لإجراء الولادة، ولكن الغالبية العظمى ليست

لديها تلك القدرة، وحتى إن تسنى لها ذلك، فالكثير من تلك العائلات تخشى المضاعفات الطبية وتفضل الذهاب إلى المستشفى حيث تتوفر التسهيلات اللازمة للاستجابة بسرعة لأي طارئ.

هناك المئات من القضايا المماثلة التي تواجه العائلات المسلمة في كندا، والولايات المتحدة، وأوروبا الغربية. وكانت طريقة تعامل المسلمين مع هذه القضايا إلى الآن هي السعي للحصول على الرخص الدينية من بعض العلماء. ولكن في ظل النمو العددي للمسلمين في الغرب فإن الكم الكبير من الرخص الدينية قد تقلص حجم الدين في نهاية المطاف ليصبح عبارة عن جعبة مختلطة من الممارسات دون وجود أي انسجام وترابط فقهي داخلي.

ويستحيل طرح المبررات العامة في حالة انتفاء المبررات الخاصة.

الخاتمة

وأياً كانت طريقة التعامل مع هذه المسألة، فإن معنى «الاستيعاب المعقول» يفيد أن الممارسات الدينية لن تؤوى بعد الآن تحت مظلة التعددية الثقافية، كما أنه يفرض قيداً على إشراك الدين في الحيز العام بأن يشترط على الدين تقديم «مبرر معقول» (مكان «المبرر غير المعقول»).

وهنا بعض الأسئلة للبحث والمناقشة:

- هل سيخنق هذا القيد الانخراط الديني للمسلمين أم أنه سيخنق المتطرفين الدينيين فقط بينما يسمح للمؤمنين وغير المؤمنين بقطف وتذوق ثمار تراث الإسلام الفكري؟
- فيما لو قبل المسلمون إطار قانون مشترك، هل سيجعلهم ذلك يعتقدون بأن عليهم أن يتنازلوا عن مبادئ دينهم الإسلامية؟
- كيف يجب على المسلمين الرد على القوانين أو السياسات التي تتعارض تماماً مع القانون الطبيعي أو الوضعي، كما ورد في القرآن والسنة؟ على سبيل المثال، كيف يجب على المسلمين الاستجابة للقانون الكندي الذي سمح بالزواج المثلي، أو فتح أندية القمار، أو سن السياسيات الخارجية التي تُدخل الدولة في حروب خارجية؟
- لقد بُني الخطاب الإسلامي في الغرب على نموذج الدعوة الذي تستبد به فكرة تغيير الديانة. وسيعمل الاستيعاب الديني على فرض تحقيق نقلة في الخطاب الحالي ليتجه بعيداً عن حافز تغيير الدين ويقترب أكثر من بناء برنامج أخلاقي مشترك. فهل هذه هي النتيجة المرجوة؟
- قد يعني الاستيعاب المعقول قبول الاقتراح القائل بأن المتدينين والآخرين ممن ليس لديهم انتماء ديني ظاهر سواسية وأن لا تمييز بينهم في ظل القانون. فهل بوسع المسلمين قبول ذلك؟

وإن لم يتضح الأمر بعد، فـ «الاستيعاب المعقول» يهب القانون والعادات والأعراف العلمانية ميزة وأفضلية على الدين والممارسات الدينية. وهذه نقطة هامة تطرح السؤالين الإستراتيجيين التاليين:

- هل من الأفضل للمسلمين أن يفاوضوا الدولة بشكل مستقل ليحصلوا على مكان على الطاولة العامة؟ أم
- هل يجب على المسلمين إقامة تحالفات مع الأقليات الدينية داخل الثقافة اليهودية–المسيحية؟

قد تعتمد الإجابة على السؤالين الأخيرين على مكان إقامة المسلمين والممارسات العلمانية التي تزاولها دولتهم. فالمسلمون في كندا يتمتعون بتجربتهم الفريدة الخاصة بهم مع كل من الحكومة والأديان السائدة في البلاد.

عندما طالب عدد قليل من الزعماء المسلمين، الذين يمثلون ٤٠٠,٠٠٠ مسلم في أونتاريو في كندا، شملهم في نظام سلطة التحكيم على الأساس الديني، الذي تأسس للتعامل مع قضايا الزواج، والطلاق، والميراث، حيث كانت سلطة التحكيم ممنوحة للطائفتين المسيحية واليهودية في المقاطعة، أثارت وسائل الإعلام المخاوف ولقبت هذا المطلب باسم «قانون الشريعة». وبدلا من أن تعمل الحكومة على شمل المسلمين ومنحهم نفس ما سبق أن مُنح للجماعات الدينية الأخرى، فقد لانت للضغوطات وهددت بإلغاء القانون القديم الأزل الذي سمح بإقامة محاكم دينية خاصة في السابق.

ومن جهة أخرى عندما تذمر تحالفٌ متعدد الأديان يتألف من الزعماء اليهود والمسلمين مُطالباً بالحصول على أموال عامة لمدارسهم الخاصة، وهو امتياز تتمتع به الطائفة الكاثوليكية في المقاطعة، كانت الإجابة عبارة عن رفض فظ إلا أن حكومة المقاطعة لم تمدد هذه المرة بسحب الأموال العامة المخصصة للمدارس الكاثوليكية. و لم يُعبر أي من أفراد المرجعية الدينية للطائفة الكاثوليكية عن رأيه تعبيرًا صريحًا تضامنًا مع الطوائف الدينية الأخرى في استحقاقها للحصول على الأموال العامة.